الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.34

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
24 May 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

ثم: السيد كارا (نائب الرئيس) ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية (تابع)

بيان السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

بيان السيدة جوك ولار هنتر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-69580 (A)

0269580

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/57/L.36*

١ - **السيد فايينيا** (فترويلا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين فعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/57/L.36 وقال إن اتفاق آراء مونتيري الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يعتبر من أهم الوثائق التي اعتمدت في السنوات الأخيرة في الأمم المتحدة، وقد اتبع مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.36 نفس الهيكل المتبع في اتفاق الآراء، بما في ذلك الولايات الأساسية والخطوط التوجيهية الواردة في اتفاق الآراء، وذلك لكي تتمكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من البدء في تنفيذ اتفاق الآراء والالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر. وأضاف أن مشروع القرار يسعى إلى وضع الأساس لإقامة وسائل فعالة لتوجيه الموارد المالية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأكفأ شكل ممكن وبأفضل تنسيق ممكن.

٢ - **السيد ديفيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن خيبة أمل وفده إزاء مشروع القرار الذي يبدو أنه نبذ لاتفاق آراء مونتيري وليس تأكيداً له ولا يعكس الطبيعة الكلية لتمويل جدول أعمال التنمية، وأعرب عن دهشة وفده البالغة لعدم وجود أي إشارة في النص إلى مسؤولية الدول أساساً عن التنمية فيها وإلى ضرورة وجود إدارة رشيدة وسياسة اقتصادية سليمة على المستوى الوطني. وقال إنه يبدو أن مجموعة الـ٧٧ تتخلى عن التزاماتها في مونتيري وأن حكومته ستأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار بكل تأكيد عند التفكير في الوفاء بالتزاماتها في مونتيري. وأضاف أن لهجة مشروع القرار وأسلوبه يتسمان بعدم اللياقة، وحبذا لو أقدمت مجموعة الـ٧٧ على تقديم نص معدَّل يعكس بشكل أدق الطبيعة الكلية لتمويل التنمية ونواحي اتفاق الآراء التي أسفر عنها مؤتمر مونتيري.

٣ - **السيد فايينيا** (فترويلا): تحدث باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقال إن لهجة بيان ممثل الولايات المتحدة غير لائقة بالنظر إلى الحوار الذي أدى إلى اتفاق آراء مونتيري، وأعرب عن أمل مقدمي مشروع القرار A/C.2/57/L.56 في أن يغيِّر وفد الولايات المتحدة لهجته وأن يدخل في الحوار بروح مونتيري. وقال إن مقدمي مشروع القرار لا يزعمون أنهم يقدمون نصا يتصف بالكمال ولكنهم توقعوا أن يسهم الآخرون بعناصر أخرى ربما تجاهلها مشروع القرار؛ ومع ذلك فمشروع القرار يتسم بالشمولية حيث أنه استخدم نفس هيكل اتفاق الآراء في مونتيري. وأكمل حديثه قائلاً إن مقدمي مشروع القرار لن يتقدموا بنص جديد ولكنهم سوف يقدِّرون أي اقتراح من الوفود الأخرى للنظر فيه في المفاوضات حول مشروع القرار.

بيان السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤ - **السيد توبفر** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): عرض تقرير الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى الوزاري البيئي العالمي (GC/GMEF) (A/57/25) فقال إن أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة تركِّز على العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية وعلى التنفيذ المحدَّد القابل للقياس.

٥ - وأضاف أن الأمر يحتاج إلى جولة جديدة من المفاوضات التجارية،كما تقرر في الدوحة، ومن المهم فتح الأسواق ومقاومة الإعانات التي تضر بالاقتصاد والبيئة وخاصة في الزراعة. وأضاف أنه لا بد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل بشكل أكبر على تخفيض عبء الديون وتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتصحيح

الاتجاه السلبي في المساعدة الإنمائية الرسمية، وهذه التدابير يمكن أن تفيد البيئة العالمية أكثر بكثير مما تفيدها النوايا التي لا تؤدي إلى أعمال. وأضاف أن من اللازم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والانطلاق نحو تحقيق الأهداف والجداول الزمنية والتعهدات التي تم الاتفاق عليها في القمة العالمية للتنمية المستدامة، توفُّر أدوات تؤدي إلى العمل. وأضاف أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي مثال جديد جيد لمبادرة تهدف إلى حفز التنمية في أفريقيا. وقال إن الاجتماع المقبل لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي سيعقد في نيروبي في ٢٠٠٣ سوف يركِّز على البعد البيئي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكذلك على المبادرات الإقليمية التي اعتمدت في جوهانسبرغ.

٦ - ومضى قائلا إن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في البلدان المتقدمة هي من أهم أسباب المشاكل البيئية على المستويين العالمي والوطني، لأنها تسهم في الفقر والتخلف وتردي البيئة. وأضاف أن برنامج البيئة قام بموجب ولايته الخاصة بالتقييم والإنذار المبكر بإعداد الدراسة الثالثة في سلسلة توقعات البيئة العالمية، مساهمة من البرنامج في القمة العالمية للتنمية المستدامة، وليضع بين يدي صانعي السياسات تقييماً موثقاً عن حالة البيئة وآثارها على جميع نواحي التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد يولي برنامج البيئة اهتماماً خاصا بالزيادة الحادة في التصحُّر وتدهور الأراضي والنقص الخطير في التنوع البيولوجي والموارد الجينية والخطر المتزايد على الصحة البشرية للمواد الكيميائية والنتائج الخطيرة لتغيُّر المناخ والأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، كما يتصدى البرنامج للمسائل المتعلقة بالمحيطات والمياه العذبة من خلال برنامج العمل العالمي ونظام الرصد البيئي العالمي والتقييم العالمي لموارد المياه الدولية.

٧ - وركِّز على أن البيئة هي من المصادر الحيوية للتنمية، وقال إن برنامج البيئة يؤمن بضرورة التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص الذي يجب أن يقوم بمسؤوليته، كما أن البرنامج ملتزم بتنفيذ الشراكات التي كانت من أهم محاور الانتباه في قمة جوهانسبرغ. وأعرب عن سروره لاعتماد القمة العالمية نتائج الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة دون أي تغيير، وعن الأمل في أن تفعل اللجنة الثانية نفس الشيء.

٨ - وقال إن برنامج البيئة يركِّز في تحضيراته للاجتماع المقبل لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على أن تستجيب خططه للاحتياجات والأولويات المحدَّدة في خطة التنفيذ الصادرة عن القمة وللأهداف الإنمائية للألفية، وسيقوم برنامج البيئة على وجه التخصيص بتقييم آثار قرار مجلس الإدارة بشأن إدارة شؤون البيئية الدولية على برنامج عمله. وأضاف أن هناك خطوات تتخذ لتقوية دور مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وهيكله من أجل تحسين التناسق في وضع السياسات البيئية العالمية واستعراض دور فريق إدارة البيئة في تعزيز التنسيق بين أجزاء منظومة الأمم المتحدة، وسيعمل البرنامج على تقوية بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي كما سيضع وسائل، حسبما تم الاتفاق عليه في كارتاخينا، لتحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المختلفة وتحسين فاعليتها. وبالنسبة لتعزيز دور البرنامج ووضعه المالي قال إن البرنامج وضع اقتراحاً لجدول اشتراكات إرشادي سيناقشه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي الذي سيعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقال إنه نتيجة لجهود البرنامج لضمان تمويل مستقر ومناسب وقابل للتنبؤ فقد حقق هدف إسهام مائة بلد في صندوق البيئة العالمي. وأضاف أن استجابات الحكومات كانت إيجابية جداً.

٩ - وقال إنه قد تحقق تقدُّم ملموس في تحسين مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وذلك عن طريق سلفة بمبلغ ١,٤ مليون دولار من احتياطي البرنامج لإنشاء مرافق

جديدة لمواجهة زيادة الطلب على الأمكنة، و لم يعد وارداً التشكك في ملاءمة نيروبي كموقع لمقر البرنامج، إلا أن بعض المشاكل لا تزال قائمة، إذ أن المساهمات في الميزانية العادية للبرنامج لا تزال أقل من ٥ في المائة من موارده، وكان الإيجار الذي دفعه البرنامج إلى الأمم المتحدة مقابل أماكن العمل مساوياً تقريبا للمبلغ الذي تلقاه من الميزانية العادية. وطالب بحل هذه المسائل.

بيان السيدة جوك ووللر هنتر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١٠ - **السيدة ووللر هنتر** (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): قالت إن التقرير الوارد في الوثيقة A/57/359 يتصل بنتائج الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي عقدت في مراكش في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠١.

١١ - وأضافت أن الدورة الثامنة عقدت في نيودلهي في الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وتعتبر نتائجها انطلاق مرحلة جديدة هامة من حيث الانتقال من المفاوضات إلى التنفيذ. وأضافت أن ستا وتسعين دولة من الدول الأطراف قد صدَّقت على بروتوكول كيوتو، ومنها بلدان متقدمة تمثل ٣٧,٤ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأن بولندا وجمهورية كوريا أعلنتا تصديقهما على البروتوكول أثناء المؤتمر، كما ذكر الاتحاد الروسي وعدد من البلدان الأخرى في القمة العالمية للتنمية المستدامة أنها تعتزم التصديق على البروتوكول في المستقبل القريب، وبذلك يدخل البروتوكول حيِّز النفاذ في عام ٢٠٠٣، ويمكن عقد اجتماع الدول الأطراف في البروتوكول في إيطاليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٢ - وأضافت أن نتائج الدورة الثامنة تتكون من عنصرين وهما: عدد من القرارات لتعزيز تنفيذ بروتوكول كيوتو والاتفاقية، وإعلان دلهي الوزاري بشأن تغيُّر المناخ والتنمية المستدامة، الذي استفاد من نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة. وقالت إن إعلان دلهي يؤكد على أن من واجب الأطراف في الاتفاقية، فضلاً عن ضرورة العمل على تقليل انبعاثات غاز الدفيئة، إعطاء أولوية كبرى للتكيُّف مع الآثار السلبية لتغيُّر المناخ، كما أعاد تأكيد أهمية تنفيذ التعهدات القائمة بموجب الاتفاقية، ودعا إلى التصديق على بروتوكول كيوتو في أقرب وقت، كما دعا إلى استخدام طاقة أقل تلوثاً والاستفادة من التكنولوجيات الأخرى المبتكرة وحث الحكومات على زيادة موارد الطاقة المتجددة وتشجيع نقل التكنولوجيات من أجل المساعدة على تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة في القطاعات الاقتصادية الكبيرة، بما في ذلك عن طريق القطاع الخاص والنُهج التي تقوم على أساس السوق.

١٣ - وأضافت أن الدورة حققت تقدماً جيداً في عدد من المجالات الهامة المتعلقة بالتنفيذ: فقد بدأ تشغيل آلية التنمية النظيفة، ويرجَّح أن تُقدَّم المشاريع الأولى بموجب هذه الآلية للموافقة عليها في أوائل عام ٢٠٠٣. وأضافت أن المؤتمر قد اتفق على طرائق وإجراءات مبسطة للمشاريع الصغيرة الحجم المقدمة في إطار آلية التنمية النظيفة مما يقلل تكلفة المعاملات ويعزز من جاذبية تلك المشاريع بالنسبة للمستثمرين. وقالت إن آلية التنمية النظيفة سوف تتيح، من خلال المشاريع الصغيرة الحجم، أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه حالياً نحو عدد محدود من البلدان إلى أعداد أكبر من البلدان النامية. وأعرب المؤتمر أيضاً عن اتفاقه مع اقتراح المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة بتعيين ما يسمى بالكيانات التشغيلية التي تقوم بتسجيل المشاريع والتحقق من خفض الانبعاثات والتصديق على الشهادات بهذا الصدد، وهو أمر مهم من أجل ضمان التكامل البيئي للنظام؛ ووافق المؤتمر أيضاً على النظام الداخلي المقترح للمجلس، وهو أمر ضروري لكفاءة عمل المجلس وشفافيته وتقليل نفقاته.

١٤ - وقالت إن المؤتمر انتهى في دورته الثامنة من الخطوط التوجيهية التي تحدد القواعد التي يمكن على أساسها تقدير انبعاثات غاز الدفيئة والإبلاغ عن الكميات المخصصة، وتمثل هذه القواعد الأساس لتقييم مدى الوفاء بالتزامات الأطراف الواردة في المرفق ١ لبروتوكول كيوتو، كما أن الخطوط التوجيهية تحدد قواعد إبلاغ المعلومات المقدمة من الأطراف واستعراضها. وأضافت أن اعتماد هذه الخطوط التوجيهية يمكّن من رصد تنفيذ البروتوكول وتسجيله في نظام شفاف تماماً.

١٥ - وقالت إن من منجزات المؤتمر الهامة الأخرى في دورته الثامنة اعتماد برنامج عمل نيودلهي ذي الخمس سنوات بشأن المادة ٦ من الاتفاقية التي تتناول التعليم والتدريب والتوعية، فقد وافق الأطراف على قائمة بالأنشطة التي يمكن القيام بها على المستوى الوطني، وعلى عدة عناصر تساعد على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المسائل المطروحة.

١٦ - وقالت إن المؤتمر قام باستعراض فعالية مرفق البيئة العالمي ودعا أمانة المرفق وأمانة الاتفاقية إلى العمل معاً على تبسيط الخطوط التوجيهية التي يضعها مؤتمر الأطراف للمرفق والبدء في عملية تحديد الأموال اللازمة والمتاحة لتنفيذ الاتفاقية، كما قدَّم المؤتمر توجيهات إلى المرفق العالمي من شأنها أن تتيح التشغيل السريع للصندوق الخاص لتغيُّر المناخ وصندوق أقل البلدان نمواً اللذين أنشأتهما الدورة السابعة. وقالت إن صندوق أقل البلدان نمواً يعمل الآن بشكل كامل بتمويل مبدئي قدره ١٢ مليون دولار، وسيقوم هذا الصندوق بتمويل وضع برامج عمل وطنية لعملية التكيُّف التي تقوم بها هذه البلدان بدعم من الصندوق الخاص بتغيُّر المناخ.

١٧ - وقالت إن المؤتمر وافق أيضاً على خطوط توجيهية جديدة من أجل إعداد تقارير الإبلاغ الوطنية الثانية من الأطراف غير المدرجين في المرفق ١، وهي خطوط توجيهية أفضل من الموجودة حالياً من حيث أنها تعزز نوعية التقارير الوطنية وتعمل على تسهيل تبادل المعلومات بشكل أفضل. وأضافت أن الأطراف أكّدوا من قبل على ضرورة تنفيذ تدابير متفق عليها في الدورة السابعة من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على مواجهة التحديات التي يمثلها تغيُّر المناخ، وأنشئت آلية غير رسمية بين أمانة الاتفاقية والمنظمات الرئيسية الحكومية الدولية بما فيها مرفق البيئة العالمي ووكالاته التنفيذية التي تقدِّم دعماً للأطراف في بناء القدرات. ولاحظت أن المؤتمر أشار إلى التقدُّم الذي حققه فريق الخبراء المنبثق عن الاتفاقية والمعني بنقل التكنولوجيا وشجعه على مواصلة أعماله. وأضافت أن إعلان دلهي ركّز تركيزاً قوياً على نقل التكنولوجيا وعلى صلتها الوثيقة بالطاقة كما جاء في نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة.

١٨ - ونظراً لتصاعد الأدلة على أن الآثار السيئة لتغيُّر المناخ يمكن أن تؤدي إلى إعاقة الجهود الوطنية والدولية من أجل تحقيق التنمية قالت إن الحاجة واضحة للقيام بعمل على الصعيدين الوطني والدولي للتعامل مع تغيُّر المناخ، وقد أشارت خطة التنفيذ الصادرة عن قمة التنمية المستدامة ونتائج المؤتمر الثامن للأطراف باتجاه تعزيز التعاون الدولي.

١٩ - تولى السيد كارا (الجمهورية التشيكية)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/57/25 و A/57/132 وA/57/84-S/2002/645 وA/57/202 وA/57/329 وA/57/331 وA/57/343 وA/57/350 وA/57/422-S/2002/1064)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١** (تابع) (A/57/3 (Parts I and II) وA/57/460 وA/57/497 وA/CONF.199/20)

٢٠ - **السيدة ليسلي** (بليز): تحدثت نيابة عن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة فقالت إن المجتمع الدولي قد تعثَّر في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ لأسباب متعددة منها عدم الوفاء بالمسؤولية الجماعية لبناء وتدعيم دعائم التنمية المستدامة المترابطة والمتآزرة. وأضافت أن نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة وخطة التنفيذ المنبثقة عنها قد أعطت بلدان الكاريبي أملاً متجدداً في إمكان تحقيق التنمية المستدامة والشراكات البنَّاءة، ورحّبت هذه الدول بالتعهدات التي تم الالتزام بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنها ذكرت أن التنفيذ الكامل والفعَّال لجدول أعمال القرن ٢١ يتطلب موارد جديدة وإضافية.

٢١ - وأضافت أن بلدان الكاريبي ترحّب باعتماد مبدأ ''الذي يلوِّث هو الذي يدفع''، فبرغم أن هذه البلدان تتحمل مسؤوليتها عن حماية البيئة وحفظها فقد عانت الكثير، فمنها من عانى من سوء الأحوال الجوية بما فيها الفيضانات والأعاصير، حيث تؤثِّر أكثر ما تؤثِّر على الفقراء، وأصبحت اقتصاداتها أكثر هشاشة بسبب مؤثرات خارجية، منها ما هو من عمل الناس ومنها الكوارث الطبيعية. وقالت إن تلك البلدان تود أن تُعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي لاستجابته السريعة إلى تلك الكوارث ولكنها تنتظر منه أن يكون أكثر تعاطفاً معها: فهي تحتاج إلى موارد جديدة لتخفيف آثار تلك الكوارث في منطقة الكاريبي ولمنع تفاقمها. وأضافت أن كل دولار ينفق في تخفيف الكوارث يوفر مئات الدولارات في الاستجابة وإعادة التعمير.

٢٢ - وقالت إن التجارة، وخاصة تحرير التجارة، مسألة أساسية لنمو البلدان النامية، ولكن ثمار العولمة لم تؤت أكلها في مصلحة تلك البلدان، بل زادت اقتصاداتها سوءاً حتى مع زيادة انفتاحها. وبالنسبة لبلدان الكاريبي هناك مسائل أساسية لا بد من معالجتها حتى نضمن توزيع فوائد العولمة وتكلفتها بشكل منصف، فعملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتجارة يجب أن تكون عادلة وشفافة وأن تضم الجميع، وينبغي حل مشكلة الوصول إلى الأسواق بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وينبغي إقامة شراكات منصفة وبنَّاءة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لمصلحة جميع الأطراف.

٢٣ - وأضافت أن خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة تقضي بإجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس، وأن مفاوضات تجري لتحديد طرائق هذا الاستعراض. وقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية ترى أن برنامج عمل بربادوس ليس مجالاً لإعادة التفاوض عليه، ولكنها ترحِّب بإجراء استعراض صريح وشامل ينطوي على عنصر على مستوى القمة، للنظر في أفضل الوسائل لمواصلة التنفيذ، وهي تأمل في الموافقة على مشروع القرار المعروض في إطار بند جدول الأعمال المتصل بالموضوع، وتتطلع إلى المجتمع الدولي لكي يوفِّر الموارد اللازمة.

٢٤ - وقالت إن ولاية لجنة التنمية المستدامة تحتاج في بعض مجالاتها إلى إعادة نظر لتمكينها من التركيز بشكل أكبر على التنفيذ فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة، فيجب أن يتجه عملها نحو تحقيق نتائج وأن تتبع برنامج عمل موجَّهاً لتحقيق أهداف محددة، ولا يجب أن تلتزم التزاماً صارماً بالمواضيع، وإنما يقتضي الأمر وجود قدر من المرونة يمكِّن الدول الأعضاء من أن تعرض عليها مسائل راهنة ومُلحة تتصل بتحقيق التنمية المستدامة. وقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية سوف ترحِّب بعقد دورة تشغيلية للجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لمناقشة تلك

المقترحات بمزيد من التفصيل وكذلك لمناقشة العناصر العملية والتشغيلية التي تحيط بالاستعراض الشامل لبرنامج عمل بربادوس بعد عشر سنوات من اعتماده.

٢٥ - **السيد تروب** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن أهم رسالة خرجت بها القمة العالمية هي أن التنمية المستدامة لا تتوقف على الأمم المتحدة وحدها أو على وعود الحكومات ولكن على الأعمال التي يقوم بها أصحاب المصلحة أنفسهم، فالسبيل الوحيد لتحقيق تقدُّم دائم في مجال التنمية المستدامة هي الجهود التي تتم على أرض الواقع على أساس استراتيجيات مخططة تخطيطاً جيداً ويتم تنفيذها في إطار شراكات حقيقية، وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة أثناء القمة العالمية تشكيل ما يزيد على ١٠ شراكات تقودها الولايات المتحدة من أجل التنمية المستدامة، كما أن الولايات المتحدة يسرها أن تكون جزءاً من جهد جماعي انطلقت منه أكثر من مائتي مبادرة شراكة تهدف إلى تلبية احتياجات الفقراء واحتياجات الكوكب الذي يعيشون عليه. وقال إن من واجب الأمم المتحدة أن تعترف بهذه النتائج التي أسفرت عنها القمة وأن تعززها.

٢٦ - وأضاف أن حكومته ملتزمة بالعمل انطلاقا من الزخم الذي أحدثته القمة نحو التنفيذ والتحمُّس للقيام بعمل حقيقي. وأعرب عن رأيه بأن لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تقوم بدور هام في التركيز على التنفيذ والقيام بدور العامل المنشط لجهود المجتمع الدولي، وعليها لذلك أن تقوم بإصلاحات معيَّنة على وجه السرعة حسبما دعت إليه القمة في خطة التنفيذ، خاصة ما يتعلق منها بقصر المفاوضات في دوراتها على مرة كل سنتين، وتحديد عدد الموضوعات التي تتناولها في كل دورة، وأن تقوم اللجنة بدور مركز التنسيق لمناقشة الشراكات التي تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك تبادل الدروس المستفادة والتقدُّم المحرز وأفضل الممارسات. وأضاف أن الجمعية العامة يجب أن تعطي اللجنة القدرة على التحرك بسرعة نحو الإصلاحات الجديدة، ويجب أن تعقد اللجنة اجتماعاً تنظيمياً بأسرع ما يمكن في عام ٢٠٠٣ لمناقشة كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات. وأضاف أن اللجنة يجب أن تكون محفلاً خلاَّقاً لمجتمع التنمية المستدامة بكامله وعاملاً حفازاً للعمل في هذا السبيل. وقال إنه آن الأوان لتحويل اتجاه التركيز نحو التنفيذ وتحقيق نتائج حقيقية.

٢٧ - **السيد ماك إيفور** (نيوزيلندا): قال إن مؤتمرات القمة العالمية حققت تقدماً في عدد من المجالات يهتم بها بلده اهتماماً كبيراً، ولو أنها كانت تفضل مزيداً من التركيز على الأهداف الجديدة في الوثائق الصادرة عنه. وأضاف أن الخطوة التالية هي تحديد الاستجابة المناسبة من الوكالات المتعددة الأطراف للاتفاقات التي تم التوصل إليها في القمة، كما يجب على كل دولة أن تؤمِّن التحرُّك المبكِّر نحو عملية التنفيذ. وقال إن المطلوب هو جهود عالمية ووطنية وإقليمية متضافرة.

٢٨ - وأعرب عن ترحيب نيوزيلندا بقرارات القمة بشأن تنظيم أعمال لجنة التنمية المستدامة، والتي وضعت الأساس لإعطاء هذه اللجنة أهميتها وتوجيهها نحو العمل وتركيزها على التنفيذ، وهذا يتطلب مرونة سواءً من ناحية النواتج أو المشاركة. وذكر أن نيوزيلندا تود أن ترى مزيداً من الاشتراك في أعمال اللجنة من قِبَل الخبراء لمناقشة قضايا التنمية المستدامة الحقيقية، ومن المناسب أن تقوم اللجنة كل سنتين برصد برنامج التنفيذ وتشجيعه ولكنها يجب أن تهيئ فرصة الاشتراك المباشر والفني من قِبَل المنظمات الدولية وخاصة عن طريق توثيق روابطها مع منظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق مزايا التنمية المستدامة التي يتيحها إصلاح التجارة المتعددة الأطراف. وأشار إلى مقررات القمة بشأن إلغاء الإعانات لمصايد الأسماك وقطاع الطاقة فقال إن نيوزيلندا تعتبر أن منظمة التجارة العالمية يجب أن يكون لها الدور القيادي في هذا العمل، وتودّ أن ترصد اللجنة، مرة

كل سنتين، التقدم الذي يحدث في منظمة التجارة العالمية إلى أن يتم الانتهاء من جدول أعمال التنمية الصادر في الدوحة، وما بعد ذلك. وأضاف أنه ينبغي تركيز المناقشات القطاعية أو المواضيعية في السنوات التي تتخلل هذا الاستعراض بشكل جيد التخطيط. وقال إن دعوة القمة إلى التركيز على المواضيع التي تتصل بأكثر من قطاع وعلى التوازن بين أعمدة التنمية المستدامة الثلاثة يمثل تحدياً صعباً وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت للتفكير في الموضوعات الممكنة، ولكن من الواضح أن اللجنة يجب أن تكون الهيئة التي تخرج منها الحلول للمشاكل العملية المتصلة بالتنمية المستدامة، وليس من الضروري أن تبقى المفاوضات على أعمالها ولا الجدل بين الشمال والجنوب واتخاذ المواقف، إذ المطلوب هو نهج مرن وخلاّق إزاء طرائق عملها في المستقبل، خاصة في السنوات التي تقرر فيها عدم إجراء مفاوضات. واختتم كلمته بقوله إن نيوزيلندا تتطلع إلى العمل مع سائر البلدان من أجل إعطاء اللجنة الحيوية والنهج العملي والأهمية.

٢٩ - **السيدة باتنغالاغ** (منغوليا): قالت إن قمة جوهانسبرغ أوجدت زخماً جديداً للعمل الدولي ودفعت إلى التكامل بين الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة، إلا أن تحقيق الأهداف النبيلة التي خرجت بها القمة سيكون صعباً ويمثل تحدياً كبيراً. وأضافت أن منغوليا، التي هي دولة معرضة كثيراً للكوارث الطبيعية وللتقلبات في أسعار السلع الأساسية تولي اهتماماً خاصاً للتنمية المستدامة.

٣٠ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالتقدُّم الذي تحقق في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر وبنتائج الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمي خاصة من حيث اعتماد مجال جديد للتركيز في أعمال المرفق وهو تدهور الأراضي، وخاصة التصحر وإزالة الغابات. وقالت إن موضوع مكافحة التصحر يحتل موقعا متميزاً على جدول أعمال التنمية في بلدها، فقد خصصت الحكومة ١٣,٢ في المائة من مجموع أراضي البلد باعتبارها منطقة محمية وتفكر في جعل منطقة منغوليا بأكملها تحت حماية بيئية خاصة من أجل وقف انتشار التصحُّر ليس في منغوليا وحدها وإنما في آسيا الوسطى وما وراءها.

٣١ - وقالت إنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومتها في مجال التنمية المستدامة فإن بلدها لا تزال تواجه تحديات بيئية خطيرة، فقد تعرضت إلى سلسلة من الكوارث الطبيعية والجفاف والعواصف الجليدية على مدى السنوات الثلاث السابقة مما نتج عنه إفقار آلاف الرعاة وأسرهم. من أجل هذا تولي منغوليا أهمية خاصة لتنفيذ الاستراتيجية الدولية لتخفيف الكوارث. وأضافت أن حكومتها تتخذ خطوات لتخفيف الكوارث، من أجل بناء القدرات الوطنية وتحسين نظام إدارة الكوارث، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة لكسمبرغ. وأعربت عن تأييد منغوليا لأعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتخفيف الكوارث، والفريق العامل المنبثق عنها والمعني بتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية كما أنها تؤيد تدعيم الإطار المؤسسي للجنة التنمية المستدامة.

٣٢ - **السيد ريم سونغ كول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن من المؤسف اتساع الفجوة في الثروة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وزيادة تهميش البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد تردّت أحوال التنمية بشكل عام في البلدان النامية في السنوات الأخيرة بشكل متزايد بسبب الفقر وعبء الديون الخارجية والآثار السلبية للعولمة وغير ذلك من العناصر. وأضاف أن نقص الطعام ومياه الشرب والطاقة والمأوى الإصحاح المناسب يحرم ملايين البشر من حقوقهم الأساسية في الحياة.

٣٣ - وقال إنه نتج عن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في عدد من البلدان المتقدمة بسبب المنافسة الأنانية

وغير العادلة فائض من الثروة يجري تبديده، أدّى بدوره إلى مزيد من الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وإلى إعاقة التنمية المستدامة والمستقرة. فبينما يوجد ملايين من البشر يعانون من نقص الطعام وأمراض الإيدز وغيرها في جزء من العالم تُنفق مبالغ طائلة للتخلص من الفوائض في الجزء الثاني. وأضاف أن من التحديات الخطيرة الأخرى أمام التنمية المستدامة حالة السلام والأمن في العالم، فمع أن الحرب الباردة انتهت منذ عشر سنوات لا تزال الصراعات وسباق التسلح والجزاءات الاقتصادية الأُحادية تدمِّر البيئة الإيكولوجية العالمية وتهدد أمن الإنسانية وبقاءها.

٣٤ - وقال إن حماية البيئة والتنمية المستدامة لا غنى عنهما لرخاء الإنسانية، ولذلك يجب على كل بلد أن يستجمع إرادته السياسية من أجل تقديم بيئة نظيفة للأجيال الحاضرة والمقبلة وإقامة علاقات تجارية واقتصادية دولية منصفة تؤدي إلى طريق التنمية المستدامة، ولا ينبغي لبلد أن يحاول التدخُّل في الشؤون الداخلية لبلد آخر بتطبيق جزاءات فردية أو فرض عقوبات اقتصادية أو أن يفرض عليه نموذجاً اقتصادياً للتنمية، كما أن ربط المساعدات الإنمائية بشروط اقتصادية وتعبئة القوات العسكرية بل واستخدامها ضد بلدان أخرى لأغراض اقتصادية يجب عدم التسامح فيه إطلاقاً. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ تدابير تضمن وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق العالم بشروط تفضيلية.

٣٥ - وأكد على ضرورة تهيئة بيئة تشجِّع على تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، وأن الأولوية العليا هي إزالة الفقر في تلك البلدان عن طريق إلغاء الديون أو تخفيضها عن كاهل تلك البلدان وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ويجب أن يرافق ذلك تقديم أموال إنمائية إضافية في صور جديدة ونقل التكنولوجيا التي لا تؤثر سلباً على البيئة.

٣٦ -وأضاف أن السلم والأمن لا غنى عنهما للتنمية المستدامة، وقال إن حكومته تركِّز في تنميتها الاقتصادية على تنمية اقتصادها عن طريق التكنولوجيا وحماية البيئة والتعليم حتى تتاح لمواطنيها ظروف حياة أفضل ولتترك للأجيال المقبلة أمة قوية.

٣٧ - **السيد برنغل** (كندا): قال إن القمة العالمية ربما كانت أكثر المحاولات طموحاً من حيث المناقشات الحكومية الدولية المتكاملة على أعلى مستوى حول أعمدة التنمية المستدامة الثلاث، وأضاف أن اتساع جدول أعمالها كان يمثل تحدياً قوياً أمام التعدُّدية نجح فيه المشاركون والنظام التعددي بامتياز.

٣٨ - وأعرب عن سرور كندا لأن اختلاف المناهج بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لم يحل دون نتيجة موضوعية وإيجابية خرجت بها القمة، فقد وافقت على خطة تنفيذ تحدد أولويات وتدابير محددة في نطاق واسع من قطاعات التنمية المستدامة، بما في ذلك تحديد أهداف جديدة بشأن الوصول إلى خدمات الإصحاح الأساسية وبشأن إنتاج المواد الكيميائية السامة واستخدامها، وتثبيت المخزون السمكي، كما أن من أهم نتائج القمة، من وجهة نظر وفده، إعادة التأكيد على أهمية الإدارة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٩ - وقال إن نجاح القمة يعود بدرجة كبيرة إلى أنها كانت تضم معظم أصحاب المصلحة وأن الشراكات لعبت دوراً إيجابياً فيها قبل الاجتماعات وأثناءها، فقد شهد القمة إلى جانب المسؤولين الحكوميين ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وشاركوا مشاركة إيجابية في مداولاتها، وكان من النتائج الباهرة لهذا النهج الذي يضم الجميع إعلان ما يزيد عن مائتي مبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تنفيذ التنمية المستدامة بطرق محددة.

٤٠ - وقال إن خطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ، وكذلك جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية، كلها تعطي المجتمع الدولي إطاراً سياسياً يحتاج إليه لتحقيق التنمية المستدامة، أما الخطوة التالية التي لا غنى عنها فهي التنفيذ. وأضاف أن كندا قد ضاعفت فعلاً تمويلها السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وزادت من مساهمتها في مجموعة واسعة من المبادرات التي تتصل بمختلف نواحي التنمية المستدامة، وانضمت إلى اتفاقية روتردام التي تضع ضوابط أوثق على صادرات مواد كيميائية ومبيدات حشرات معيَّنة، والتزمت بعرض بروتوكول كيوتو على البرلمان الكندي للتصديق عليه قبل نهاية عام ٢٠٠٢، كما تعهدت بتقديم خمسة بلايين دولار كندي إلى أفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة، منها ٥٠٠ مليون دولار كندي عبارة عن صندوق خاص لأفريقيا، والتزمت بمضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى الضعف قبل عام ٢٠١٠ بحيث تصل إلى ٨ في المائة في السنة، وبإزالة الحصص والتعريفات على جميع المنتجات تقريباً من أقل البلدان نمواً، وعددها ٤٨ بلداً، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٤١ - وقال إنه بالنظر إلى اتساع جدول أعمال القمة فإن التنفيذ سيصبح مسؤولية عدد كبير من الوكالات المتخصصة والمنظمات والعمليات المخصصة مثل المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي سيعقد في كيوتو في آذار/مارس ٢٠٠٣. وأضاف أن وكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ووكالات التمويل سوف يكون لها دور كبير في الاستجابة إلى أولويات التنمية المستدامة في البلدان النامية بشكل منسَّق، وينبغي أن يكون للجنة التنمية المستدامة دور خاص في تعزيز نتائج جوهانسبرغ. وأعلن التزام كندا بالعمل على ضمان التنفيذ الكامل لمقررات القمة، وقال إن عملية متابعة القمة يجب أن تتكامل مع متابعة قمة الألفية والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأن تكون متسقة مع إطار الإصلاح في الأمم المتحدة.

٤٢ - **السيد روتتش** (كينيا): أعرب عن ترحيبه بالأهمية التي أولتها قمة جوهانسبرغ للمشاكل التي تؤثِّر على أفريقيا واعترافها بدور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كإطار لتنمية القارة، وعن تأييده لدعوة خطة التنفيذ الصادرة عن جوهانسبرغ إلى الجمعية العامة بعقد اجتماع دولي في عام ٢٠٠٤ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وقال إن القمة حددت تحديات جديدة وفرصاً جديدة للتنمية المستدامة وأن من واجب المجتمع الدولي الآن أن يضمن التنفيذ الكامل للتعهدات والأهداف المتفق عليها في قمتي ريو وجوهانسبرغ.

٤٣ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي من أجل ذلك أن يواصل العمل بروح التضامن والشراكة عاملاً على تأمين الوسائل اللازمة للتنفيذ، وينبغي للبلدان المتقدمة وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، أن تفي بالتعهدات التي التزمت بها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة على نطاق واسع للتنمية المستدامة وذلك عن طريق تعبئة موارد مالية جديدة ونقل التكنولوجيات التي لا تؤثِّر سلباً على البيئة وتقديم المساعدات في مجال بناء القدرات وضمان وصول المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية إلى الأسواق العالمية بشروط تفضيلية.

٤٤ - وأكد على ضرورة وجود آليات مؤسسية قوية لتنفيذ الإجراءات والأُطر الزمنية والأهداف والبرامج المحددة المنصوص عليها في خطة التنفيذ الصادرة عن قمة جوهانسبرغ، وأكد على ضرورة تقوية الهياكل الدولية والإقليمية ودون الإقليمية القائمة مع مراعاة ولاية كل منها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن الحفاظ على هيكل الإدارة الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقوية دوره

وسلطاته وقاعدته المالية سوف يمكنه من استخدام كل إمكانياته باعتباره الجهاز الرئيسي في إطار منظومة الأمم المتحدة المسؤول عن مجال البيئة، وأكد على ضرورة زيادة مخصصات برنامج البيئة في ميزانية الأمم المتحدة العادية من أجل تمويل أنشطة الأمانة ومجلس الإدارة.

٤٥ - وأكد على أن للاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية دوراً حيوياً في الوقاية من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكوارث الطبيعية وتقليلها والتخفيف منها، إلا أن وضع وتنفيذ تلك الاتفاقيات يتطلب تقديم دعم مالي وتكنولوجي وكذلك المساعدة في بناء القدرات.

٤٦ - وأضاف أن تغيُّر المناخ ربما يكون أكبر التحديات البيئية التي تواجهها البشرية، فالأنماط الجوية الشاذة غير المسبوقة وغازات الدفيئة لها تأثيرات عميقة على البيئة العالمية، وفي هذا الصدد دعا جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على بروتوكول كيوتو كما دعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات التقنية والمالية والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية، حسبما دعت إليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

٤٧ - وأعرب عن ترحيب كينيا بالقرار الأخير الذي اتخذه مرفق البيئة العالمي بإدراج تدهور الأراضي وإزالة الغابات ضمن مجالات اهتمام المرفق، كما أعرب عن سروره بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر القمة بتقليل الخسارة في التنوع البيولوجي إلى درجة كبيرة قبل حلول عام ٢٠١٠ وبتقديم موارد جديدة وإضافية مالية وتقنية إلى البلدان النامية وبالبدء في مفاوضات حول نظام دولي لاقتسام المنافع الناتجة عن استخدام الموارد الحيوية بشكل عادل ومنصف مع بلدان المنشأ.

٤٨ - **السيد شن بو نام** (جمهورية كوريا): قال إنه آن الأوان لوضع خطة متابعة متينة لكل هدف ولكل تعهد تم الاتفاق عليهما في خطة تنفيذ جوهانسبرغ، ويجب أن تقوم لجنة التنمية المستدامة باستعراض التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ ورصد التقدم في هذا الصدد، وأن تنظر في المسائل المتعلقة بتكامل الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة، وأن تقوم بدور نشط في وضع أعمال المتابعة لخطة التنفيذ، ويجب أن تتم هذه الأعمال وأن يتم تنفيذها ورصدها بشكل شفاف مع اشتراك جميع أصحاب المصلحة اشتراكاً كاملاً ضماناً للنجاح. وأضاف أن المناقشات المتعلقة بإعادة تنشيط لجنة التنمية المستدامة يجب أن تتم في إطار يهيئ مشاركة مباشرة وفنية للمنظمات الدولية والجماعات الرئيسية في أعمال اللجنة.

٤٩ - وقال إن حكومته ترحّب بمئات مبادرات الشراكة التي أعلنتها الحكومات والقطاع الخاص في جوهانسبرغ، وتود أن تؤكد أن هذه الشراكات ليست بديلاً عن مسؤوليات الحكومات والتزاماتها، وإنما هي وسيلة لدفع مبادرات التنمية المستدامة، وينبغي في هذا الصدد إقامة إطار لرصد هذه المبادرات والاستفادة في ذلك من نتائج الاجتماعات المقبلة للجنة التنمية المستدامة والاجتماعات الأخرى ذات الصلة.

٥٠ - وقال إن من المهم مناقشة إجراءات المتابعة لخطة التنفيذ في المؤسسات الدولية المختصة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ولكن الأهم هو أن تقوم كل بلد بإدراج سياسات في جميع برامجها تعزز التنمية المستدامة من خلال الإدارة الرشيدة.

٥١ - وأعلن عن التزام حكومته بتحقيق التنمية المستدامة، وقال في هذا الصدد إنها قد انتهت من جميع الإجراءات المحلية اللازمة للتصديق على بروتوكول كيوتو وأودعت وثيقة

التصديق مع الأمين العام في الأسبوع السابق؛ وعلاوة على ذلك فإن حكومته تعتزم استضافة ندوة دولية في المستقبل القريب تركِّز على أعمال متابعة القمة العالمية والتعاون البيئي الإقليمي في شمال شرق آسيا.

٥٢ - **السيدة إسكوريل دى موورايس** (البرازيل): قالت إن خطة التنفيذ الصادرة في جوهانسبرغ لم تتضمن فقط تعهدات وتدابير لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومواجهة التحديات الجديدة المعلنة في ريو، وإنما تضمنت أيضاً هدفي التنمية المستدامة والقضاء على الفقر الواردين في إعلان الألفية وحددت أهدافاً جديدة للمجتمع الدولي ككل. وأضاف أنه من أجل تحقيق أهداف جوهانسبرغ وتحقيق التنمية المستدامة لا بد أن تسود روح الشراكة الحقيقية والتضامن على المستوى الدولي لتقديم الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، نظراً لما لهذه البلدان من قدرات وموارد محدودة.

٥٣ - وقالت إن عملية ما بعد جوهانسبرغ تهيئ فرصة فريدة من أجل وضع طرائق جديدة لزيادة كفاءة أعمال لجنة التنمية المستدامة في المستقبل، ذلك أن من الضروري أن يشتمل برنامج اللجنة للسنوات القادمة على المسائل الرئيسية وأن يشترك في ذلك الخبراء وأصحاب المصلحة، مع التأكيد على أهمية المشاركة على مستوى عالٍ وتحقيق نتائج ملموسة وإيجابية؛ ومن الضروري بشكل خاص أن يركِّز البرنامج المقبل على الطاقة المتجددة ومتابعة أعمال جوهانسبرغ في هذا القطاع وأن يتناول الأنماط غير المستدامة للإنتاج، والقضاء على الفقر، مع إعطاء الاهتمام لدور الاتفاقيات المبرمة في هذا الصدد والتزامات الأطراف بموجبها.

٥٤ - وأضافت أنه اتفق في جوهانسبرغ على أن تظل اللجنة المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة لمناقشة مواضيع التنمية المستدامة ورصد التنفيذ، ولذلك ينبغي دعمها وتمكينها من القيام بدورها في استعراض التقدم ومواصلة متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتزامات جوهانسبرغ، وهو ما تم الاتفاق عليه بصورة عامة بشأن مواضيع تركيز اللجنة، مع التركيز بشكل خاص على وسائل التنفيذ، وهو مجال ذو أهمية حيوية للبلدان النامية.

٥٥ - وذكَّرت بأن موارد المياه حيوية للجنس البشري وللكوكب الذي يعيش عليه، ويجب عدم الاطمئنان إلى أنها ستكون متاحة باستمرار وإنما ينبغي العمل على جميع المستويات لحماية نوعية المياه للمستقبل والحفاظ عليها. وفي هذا الصدد قال إن البرازيل ترحّب بالسنة الدولية للمياه العذبة في عام ٢٠٠٣ وبالأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي تعتزم القيام بها للتركيز على أهمية موارد المياه العذبة للحاجات الإنسانية والصحية والزراعية والإيكولوجية. وقالت إن حكومتها قامت منذ عامين بإنشاء وكالة وطنية للمياه تشرف على سياسة موارد المياه وإدارتها في جميع أنحاء البلد لمراقبة استخدام الأنهار عملاً على منع التلوث والفضلات وضمان توفُّر مياه ذات نوعية عالية للمستقبل.

٥٦ - وقالت إن البرازيل صدَّقت على بروتوكول كيوتو في أغسطس ٢٠٠٢، ورحّبت بقرب دخوله حيِّز النفاذ، كما أعربت عن اقتناعها بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ والبروتوكول الملحق بها يشكلان أهم أداة تهتدي بها جهود المجتمع الدولي في القضاء على ظاهرة الدفيئة العالمية وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة. وأشارت إلى أن البلدان المتقدمة قد اعترفت في ريو بمسؤوليتها عن التنمية المستدامة بسبب الضغوط التي تضعها مجتمعاتها على البيئة العالمية وبسبب الموارد التكنولوجية والمالية المتاحة لها، وتكرر ذلك في جوهانسبرغ مع الاعتراف بضرورة قيام البلدان المتقدمة بدور قيادي في متابعة التنمية المستدامة.

٥٧ - **السيد كايمبا** (زامبيا): قال إن القمة العالمية أكدت من جديد ضرورة إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام ومتكامل، وذلك بحماية النظم الإيكولوجية وبالإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد البحرية. وأضاف أن حكومته تتناول هذه القضايا كجزء من الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر، علاوة أنها تقوم بتنفيذ خطة عمل وطنية للبيئة تستهدف تلوث المياه وسوء الإصحاح وتردي التربة وتلوث الهواء واستنزاف الموارد الطبيعية الحيّة وإزالة الغابات، وهي مشاكل يتحمل تكلفتها البيئية والاجتماعية الفقراء أكثر من غيرهم. وقال إن الاستراتيجيات التي تتبعها حكومته تشمل حماية قاعدة الوصول للفقراء وتوسيعها وإدارة مواردهم بشكل مشترك معهم والاستثمار معهم وتعزيز التنمية التكنولوجية وتنمية المرافق الأساسية مع إيلاء الأولوية للمناطق الفقيرة ولتخفيف الفقر، وإصلاح الأسواق والتخطيط. وفي كل هذه المجالات تحتاج حكومته إلى مساعدة من شركاء التنمية الدوليين.

٥٨ - ومضى قائلا إن حكومته تقوم أيضاً بتنفيذ سياسة وطنية للمياه تشمل توصيل المياه واستراتيجية للإصحاح تراعي البيئة، كما تشمل المجتمعات المنخفضة الدخل والمناطق الريفية، مع التأكيد بشكل خاص على حاجات الفقراء؛ وأنها بصدد وضع برنامج عمل لموارد المياه يشتمل على استراتيجيات شاملة لإدارة الموارد من أجل إتاحة المياه للجميع على نطاق واسع للأغراض المترلية والصناعية، وفي هذا المجال أيضاً تحتاج بلاده إلى التعاون الدولي مع شركاء التنمية من أجل تخفيف آثار الجفاف على الأمن الغذائي في بلده.

٥٩ - **السيد آديكاري** (نيبال): قال إنه رغم مضي ١٠ سنوات على ريو فإن جدول أعمال القرن ٢١ لم يتم تنفيذه، بينما تعاني البيئة نتيجة للزيادة السكانية والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك ونقص الموارد في البلدان النامية. وأضاف أن المشاكل البيئية لا تحترم الحدود الوطنية ولذلك فهي تستدعي استجابة عالمية من خلال العمل الجماعي على جميع المستويات، كما أكدت ذلك القمة العالمية. وأضاف أن القمة وإن كانت قد مهدت الطريق للخروج باتفاق آراء جديد وشراكات جديدة في المجتمع الدولي إلا أن وفده كان ينتظر منها أهدافاً أكثر تحديداً ونقاط قياس محددة، ومع ذلك فإن خطة التنفيذ هي وثيقة متينة واستشرافية ومن الضروري الآن العمل على تنفيذها.

٦٠ - وأضاف أن الفقر هو أكبر التحديات التي تواجهها البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم يتحقق للبلدان الفقيرة حاجاتها الأساسية وما لم تقم البلدان المتقدمة بتعديل الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك فيها. وأضاف أن الاحترار العالمي يمثل تهديدا شديدا وأنه لا يوجد بلد واحد بمعزل عن الآثار الكارثية لتغيُّر المناخ.

٦١ - ومضى قائلا إن تلك المشاكل تم الاعتراف بها في إعلان الألفية الذي وضع أهدافاً رئيسية ونقاط انطلاق لمجتمع عالمي أكثر أمناً وصحة ورخاءً وعدالة، ومع ذلك فالهدف الذي يقضي بخفض عدد فقراء العالم إلى النصف قبل عام ٢٠١٥ لا يزال بعيد المنال. ودعا جميع البلدان إلى إبداء الإرادة السياسية وتقديم الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف التي عبَّر عنها إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ بمزيد من التفصيل. ورحّب بنقاط القياس والأهداف التي حددتها القمة وكذلك بالشراكات من النوع الثاني التي تم الاتفاق عليها.

٦٢ - وقال إن نيبال بلد معرَّض للكوارث وأن ٨٣ في المائة من كتلته الأرضية هي عبارة عن جبال، وتحدث في كل سنة فيضانات وانزلاقات أرضية وتغيُّر في مجاري الأنهار، وكل ذلك يُحدِث خراباً ويدمِّر مساحات واسعة من

الأراضي الخصبة ومن أفضل الأراضي الزراعية. ولذلك فإن تخفيف الفقر والحفاظ على البيئة كانا دائما من أولويات بلده خاصة في المناطق الريفية الفقيرة حيث مشاكل الضغط السكاني والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية. وقال إن حكومته أنشأت وزارة خاصة لتنسيق سياسة السكان والبيئة والأنشطة في هذا المجال وشرعت في إدخال برامج لزراعة الغابات والحدائق العامة والمحميات الطبيعية واتخاذ إجراءات لمنع تحات التربة وحماية النباتات والحيوانات، وتم إدخال معايير للعوادم، وإنهاء الصناعات الملوِّثة تدريجياً في المناطق الصناعية، كما تولى الأولوية لاستغلال موارد البلد في مجال الطاقة المائية، وهي موارد هائلة. وقال إن نيبال تسعى أيضاً إلى تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بشأن البيئة التي هي طرف فيها، وهي تقوم بإحياء السنة الدولية للجبال منذ عام ٢٠٠٢ وأنشأت لجنة وطنية لتنمية الجبال.

٦٣ - واختتم كلمته قائلا إن نيبال هي إحدى البلدان الأقل نمواً، والتي ضاعف من مشاكلها الماويون الخارجون على القانون، وهي تحتاج بشكل خاص إلى دعم دولي من شركاء التنمية بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ.

٦٤ - **السيد جمال الدين** (مصر): أشار إلى تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/57/25)، فرحّب بنجاح الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الذي عُقد في كارتاخينا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ وبالمشاورات الوزارية الجارية بشأن إدارة البيئة، وأعرب عن الأمل في التنفيذ السريع للتوصيات وعن اعتقاده بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة له دور إيجابي في هذا الصدد، ودعا برنامج البيئة إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات، وجدد التعبير عن الأهمية التي توليها مصر إلى قرار مجلس الإدارة SSVII/7 بشأن الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي تم اعتماده بالإجماع. وقال إن القرار يعبر عن القلق بشأن استمرار تدهور البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإزاء التخريب الذي يحدث لها، ويحث الأمين التنفيذي على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بشكل عاجل بالتنسيق مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال لمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في دراسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومساعدة وزارة شؤون البيئة في فلسطين في جهودها لمواجهة الحاجات البيئية الملحَّة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.